MEMO

كولبنكيان

- كولبنكيان وانتاج النفط في العراق واهم الشركات النفطية :

يحتل لرأسمال الاجنبي المستثمر في صناعة النفط العراقية المركز الرئيسي او المحور الاساسي لمجموع رأس المال الاستثماري المستثمر في العراق وكان رأس المال الاجنبي هذا يقرر اسس التبعية الاقتصادية .

والتبعية الاقتصادية ما هي الا مظهر من مظاهر النظام شبه الاستعماري وشبه الاقطاعي الذي كان طاغيا في العراق حتى قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ .

وتتحقق ظهيان القطاع النفطي الاجنبي على الاقتصاد الوطني من الحقائق والعلاقات الاساسية التالية :

١- بينما كانت قيمة انتاج النفط من قبل الشركات الاستعمارية تقدر بـ(١٩٢) مليون دينار في عام ١٩٦٠ وابرز هذه الشركات (الشركة البترولية و الشركة الانكليزية الفرنسية المشتركة BP و الشركة الهولندية شل والاتحاد الشركات الامريكية وغيرها) . كانت قيمة الانتاج الوطني في جميع القطاعات الانتاجية الوطنية (عدا انتاج شركات النفط الاجنبية) يقدر بحوالي (٢٢٠) مليون دينار في السنة ذاتها ، وهذا يعني ان نسبة قيمة انتاج النفط الخام الى الرأسمال الاستعماري الاجنبي الى مجموع قيمة الانتاج العراقي الوطني تعادل ٤٧٪ .

٢- اذا استثنينا ارباح شركات النفط الاجنبية الاستعمارية من قيمة الانتاج النفطي العراقي ، فتمثل قيمة الانتاج النفط الوطني (عائدات النفط) حوالي الربع من قيمة الدخل الوطني .

٣- يرتبط القطاع النفطي الخاضع لهيمنة الشركات الاجنبية بالاقتصاد العراقي ارتباطا ضعيفا لأنه لا يشغل الا عددا ضئيلا من العمال العراقيين الذي لا يتجاوز عددهم ١٥٪ من العمالة الاجنبية ، ولا يؤدي انتاج النفط الى الانفاق على المواد والخدمات الوطنية الا بمقدار ضئيل من الانفاق على المستوردات الاجنبية حيث بلغت قيمة انفاق شركات النفط على المواد والخدمات المحلية حوالي سبعة ملايين دينار سنويا (عندما كان الدينار العراقي يعادل ٣,٥ دولار امريكي) بينما كانت قيمة نفقات هذه الشركات على المستورد من الخارج يعادل 15 مليون دينار سنويا

Scanned by TapScanner

11

MEMO

كولبنكيان

- كولبنكيان واستثمار النفط في العراق: Mr. Five Percent.

في عام 1912 قام المدعو كالوستي كولبنكيان وهو رجل اعمال مشهور برتخالي الجنسية بالتعاون مع شركات النفط الكبرى الاوروبية وتم تأسيس شركة البترول التركية TPC في اسطنبول وحصلت هذه الشركة على امتياز التنقيب واستكشاف النفط في كافة الاراضي التي تقع تحت الحكم العثماني (مثل العراق وسوريا وجنوب تركيا) لكن اندلاع الحرب العالمية الاولى حال دون استكشاف النفط في العراق.

بدأ انتاج النفط في العراق منذ اكتشاف اول بئر في كركوك عام 1927 الا ان عملية انتاج النفط العراقي تأخرت لعدة سنوات الى حين الاتفاق على اول خطوط ناقله للنفط خارجاً باتجاه سوريا ولبنان اللتان كانتا خاضعتين للانتداب الفرنسي لذلك كان يتم تقاسم خيرات العراق النفطية بين البريطانيين والفرنسيين والاتراك عبر شركة TPC و BP وتوتال.

اشتهر كولبنكيان بـ السيد 5% او مستر 5% لانه كان يتقاضى نسبة 5% من عائدات النفط العراقي الذي كان له دور كبير في اكتشافه منذ العام 1912 عندما تم تشكيل وتأسيس شركة النفط التركية لاجل التنقيب عن النفط داخل العراق في الحقول الغنية بالاحتياطات النفطية وكانت تظم الاحتياطي اليها شركة رويال-شل والعنصر الوطني التركي فضلاً عن مجموعة كولبنكيان. وفي اثناء الحرب العالمية الاولى اطلق كولبنكيان في فرنسا فكرة انشاء اللجنة العامة للنفط والتي ساهمت لاحقاً في ولادة الشركة الفرنسية للنفط.

وفي اتفاقية الخط الاحمر في باريس عام 1928 بين شركاء «شركة النفط التركية» رسم كولبنكيان خطاً بالقلم الاحمر على خريطة الشرق الاوسط الجديد محددا المنطقة التي يسري فيها بنود الاتفاقية بين الشركاء تشمل جميع الاراضي الواقعة ضمن الحدود المملكة العثمانية مستثنياً منها الكويت التي ظلت تحت السيطرة البريطانية، وبهذا استمرت الشركة التركية حسب حصولها على امتياز استخراج النفط لمدة عشرين سنة لاحقة ولا يشترط ان تدفع الشركة اي رسوم للدولة العراقية.

Scanned by TapScanner

12

MEMO

- أهم الواردات الاقتصادية التي مر بها العراق في فترة مجلس الاعمار والمشاريع الحكومية بعد ثورة 14 تموز 1958 .

عندما بدأ العراق استلام الموارد النفطية على شكل ريع في ثلاثينيات القرن الماضي اعتبر هذا النوع من الدخل كفائض يخصص لتمويل المشاريع الاسعافية المختلفة ، ولكن التطرق بالموارد النفطية هذه لم يخضع الى تخطيط واع حتى سنة 1950 ، وبالتالي سيتم تقسيم جهود العراق في استغلال ثرواته النفطية الى ثلاث مراحل زمنية تستغرق كل مرحلة عشرة سنوات تقريبا .

- المرحلة الاولى : التنفيذ خلال الفترة 1950 - 1959 .

ان التخطيط من اجل التنفيذ بدأ من جانب الحكومة العراقية في سنة 1950 ومما يشجع الجهود هذه زيادة الموارد النفطية التي جاءت نتيجة زيادة الانتاج النفطي من جهة وزيادة الربح من (اربع شلنات الى ستة شلنات للطن الواحد) في تلك السنة .

وقد قامت الحكومة العراقية في سنة 1950 بانشاء مجلس الاعمار واوكلته مهمة وضع خطة اقتصادية عامة لتطوير موارد البلد ورفع مستوى المعيشة للسكان ، ومن اجل اعداد برنامجه العام كلف المجلس بالقيام بمسح عام لموارد البلد المستغلة وغير المستغلة ، كما طلب من المجلس تقييم المشاريع وجدواها الى الوزارات المختصة لغرض اقرارها وتبنيها .

بدأ المجلس عمله عندما قاربت سنة 1950 على الانتهاء وانشأ لذلك خمسة دوائر فنية هي (دائرة الري ، دائرة النقل ، دائرة الكهرباء ، دائرة الزراعة ، دائرة الاسكان) وقد كانت لمجلس الاعمار ميزانية منفصلة والتي تكونت من كامل الموارد النفطية ، ولكن نظرا لزيادة الموارد النفطية نتيجة الاتفاق مع الشركات النفطية على مناصفة الارباح سنة 1952 وحاجة ميزانية الحكومة الاعتيادية الى مزيد من التخصيصات نتيجة زيادة النفقات الجارية ، فقد خفضت نسبة الموارد النفطية المخصصة الى مجلس الاعمار الى 70% سنة 1952 ، كما خفضت هذه النسبة الى 55% سنة 1959 نظرا للتوسع في نفقات الحكومة الاعتيادية .

Scanned by TapScanner

MEMO

لقد كان القطاع الزراعي في ذلك الوقت اكبر القطاعات الاقتصادية حيث كان ينتج 30% من الدخل القومي كما كان يشغل 70% من الايدي العاملة ، ونظرا" لان القطاع الزراعي كان اكثر القطاعات الاقتصادية بدائية فقد كان الاعتقاد السائد ~~[illegible]~~ آنذاك هو ان سياسة التنمية الفضلى ستكون في تركيز الاستثمار في هذا القطاع الذي هو اكبر القطاعات واكثرها حاجة وان هذا بدوره سيؤمن نموا" اكثر للاقتصاد بصورة عامة .

ولكنه لم يتم تبني برنامجا" شاملا" لتستهدف القطاع الزراعي وبدلا" من ذلك ركزت الخطتان على مشاريع السيطرة على الفيضانات ومشاريع الخزن الاروائي .

وعلى الرغم من التفضيل الكبير الذي أعطي للزراعة على باقي القطاعات الاخرى فان السياسة التي اتبعها مجلس الاعمار لم تنجح في تطوير هذا القطاع الحيوي ولم تنجح في رفع الانتاجية الزراعية او تحسين مستوى معيشة الفلاح او تخفيض البطالة المقنعة في الريف ، بل ذهبت معظم الفوائد الناجمة عن تلك الاستثمارات الى الاستثمار في البنى التحتية وزيادة منافع ملاك الارض من الاقطاعيين وانثرياء التجار .

وخلال السنة الرابعة من تنفيذ الخطة الثانية لمجلس الاعمار قامت ثورة 14 تموز عام 1958 ومن نتائج الثورة إلغاء مجلس الاعمار وحل محله لجنة وزارية قررت هذه اللجنة فيما بعد الاستمرار بتنفيذ هذه الخطة ~~[illegible]~~ بالاشتراك مع وزارة الاعمار ، وفي سنة 1959 انشأ مجلس التخطيط ووزارة التخطيط التي حلت محل مجلس او وزارة الاعمار .

المرحلة الثانية : التنمية خلال الفترة 1959 - 1969 :

تغيرت النظرة الى التنمية الاقتصادية في مرحلة مابعد الثورة واصبح ينظر اليها باعتبارها عملية اجتماعية بالدرجة الاولى ، فشرع قانون الاصلاح الزراعي واعطى اهتمام اكبر للعنصر البشري في عملية التنمية وذلك يتحقق من خلال زيادة الخدمات الصحية ونشر التعليم وبناء الدور السكنية .

Scanned by TapScanner

MEMO

وخلال هذه المرحلة تبنى مجلس التخطيط الخطط التنموية التالية :

1- الخطة الاقتصادية المؤقتة : (1962 - 1963) .

حيث تم التركيز في هذه الخطة على اكمال المشاريع التي كانت متوقفة في ذلك الوقت او المشاريع في قيد التنفيذ .

2- الخطة الاقتصادية التنفيذية : (1963 - 1966) .

تم التركيز في هذه الخطة على الزراعة لاول مرة ويمكن اعتبارها احسن خطة وضعت لاستغلالها نسبة نمو معينة على امل مضاعفة الدخل بعد عدة سنوات لم يستمر العمل في هذه الخطة اكثر من ثلاثة اشهر حيث علق العمل وليدة الخطة سنة 1963 اثر الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكومة عبد الكريم قاسم ، وقد حلت محلها خطة جديدة انخفض على اثرها الاستثمار بشدة وعلقت بعض المشاريع .

3- الخطة الاقتصادية الخمسية : (1966 - 1970) .

ثم تبني اهداف اقتصادية في هذه الخطة وكانت هذه الاهداف متطورة حول رفع معدلات النمو السنوي للدخل القومي على ان لا يقل عن 8%

و تنويع الاعتماد على قطاع النفط من خلال زيادة حصة باقي القطاعات الاقتصادية السابقة لغير النفطية ورفع نسبتها في الناتج القومي وخصوصا الزراعة والصناعة التي اريد بلوغ معدل نمو سنوي قدره 7.5% و 12% على التوالي وزيادة الانتاجية والاستثمار في الصحة والتعليم ، وايضا تحقيق مبدأ التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية مع البلدان العربية الاخرى .

- المرحلة الثالثة : التصفية خلال الفترة 1970 - 1980 .

تعد عملية التصفية الاقتصادية في هذه المرحلة احسن من الفترتين التي سبقتها من ناحية التخطيط والتنفيذ وذلك لتراكم الخبرات و الخبرات خلال عشرين سنة ووضوح الرؤية لأحسن الاهداف التي يمكن اعتمادها ، وتم التأكيد على ضرورة الاستمرار في برامج المشاريع السابقة والتأكيد على البرامج الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع عدة خطط منها :

1- خطط التصفية القومية (1970 - 1974) .

2- البرنامج الاستثماري (1974 - 1980) .

Scanned by TapScanner